واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

The reality of the contribution of Small and medium entreprises in promoting exports outside hydrocarbons in Algeria

د.عباسة سمية*
مخبر المحاسبة، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر
soumiababsa@gmail.com

أ.د زبير عياش
مخبر المحاسبة، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر
zoubeirayache@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/11/21 تاريخ القبول للنشر: 2025/12/11 تاريخ النشر: 2025/12/20.

ملخص:

لقد مرت الجزائر بالعديد من الأزمات باعتبارها دولة تعتمد على الاقتصاد الريعي بالدرجة الأولى، مما جعلها تعيد النظر وتبحث عن بدائل تمكنها من تنويع اقتصادها والخروج من التبعية للمحروقات ، وقد تفطنت الجزائر كغيرها من الدول إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عل الصعيد المحلي أو الدولي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبذل السلطات الجزائرية مجهودات لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على ولوج الأسواق الدولية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد حاولنا من خلال دراستنا التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تعداد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر في تزايد مستمر، وأن مساهمتها في ترقية الصادرات متواضعة رغم المجهودات المبذولة في مرافقة المصدرين وتذليل عقبات العمليات التصديرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية الصادرات خارج المحروقات

تصنيف JEL: M13, O47, F16

Abstract

Algeria has gone through many crises as a country that relies primarily on a rentier economy, which made it reconsider and look for alternatives that would enable it to diversify its economy and get out of dependence on hydrocarbons. Algeria, like other countries, has become aware of the role played by small and medium-sized enterprises, whether locally or internationally, to support economic and social development. The Algerian authorities are making efforts to support and encourage small and medium-sized enterprises and help them enter international markets and develop exports outsi the hydrocarbons sector.

Through our study, we tried to address the reality of small and medium enterprises in Algeria and the extent of their contribution to promoting exports outside the hydrocarbon sector. This study concluded that the number of this type of enterprises in Algeria is constantly increasing, and that their contribution to promoting exports is modest despite the efforts made to accompany exporters and overcome obstacles to export operations.

Key words: small and medium entreprises , promotion of exports outside hydrocarbons

Classification JEL: M13, O47, F1

* المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي أساسا للتنمية الاقتصادية والإجتماعية في كثير من الدول، وهذا عن طريق المساهمة بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوفير فرص العمل وتوسيع الصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنه استقطاب العملات الصعبة. والجزائر من الدول التي لم تولي هذا النوع من المؤسسات اهتماما كبيرا وظلت تعتمد بشكل كبير على المحروقات التي تعتبر المحرك الوحيد الاقتصاد الوطني، ولكن مؤخرا ولمواجهة التقلبات التي شهدتها أسواق النفط وبسبب الأزمان التي عانت منها الجزائر نظرا لانخفاض أسعار النفط بدأ اهتمام السلطات الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال وضع استراتيجيات لدعم وتنمية هذا النوع من المؤسسات وتقديم التسهيلات التي تمكنه من الولوج إلى الأسواق الدولية ومن هنا تتضح لنا ملامح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

وللإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالإشكالية الرئيسية للبحث يجب التركيز على العناصر التالية:

_مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

_استراتيجية الحكومة الجزائرية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات

_مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

فرضيات الدراسة:

تعتمد محاولتنا للإجابة عن الإشكالية المطروحة على الفرضيات التالية:

_تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها المحرك الرئيسي ؛

_ترتكز الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في العقود الأخيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في استمرار نموها ؛

_قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تطورا ملحوظا لكن ليس بالقدر الكافي الذي يجعل منه مصدرا أساسيا للصادرات الجزائرية بديلا للنفط.

أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة للنهوض باقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، كما أن دعمها وتطويرها أصبح ضرورة حتمية فرضتها الأوضاع التي مرت بها الجزائر في الفترات السابقة مما جعلها تدرك حجم الخطورة التي تحيط بها خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى وكلنا على دراية أن هذه الثروة مهما بلغ حجمها فهي آيلة للزوال.

أقسام الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم ،خصائص و تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما في المحور الثاني تطرقنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتعرفنا من خلال المحور الثالث على الاستراتيجية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين خصصنا المحور الأخير للتطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف المفكرون في إيجاد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي نلخص بعض هذه التعاريف ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2000)، قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بتقسيم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث فئات متميزة:

_الشركات الصغيرة جدًا التي توظف أقل من 10 عمال

_الشركات الصغيرة التي توظف أقل من 50 موظفًا ويبلغ حجم مبيعاتها أقل من 7 ملايين يورو وميزانية فنية أقل من 5 ملايين يورو

_الشركات المتوسطة الحجم التي يزيد عدد موظفيها عن 250 موظفًا والتي لا تتجاوز مبيعاتها 40 مليون يورو ولا تعتمد على أي شركة أخرى. ميزانيته الفنية لا تتجاوز 27 مليون يورو

كما يعتبر البنك العالمي معيار عدد العمال المعيار الأساسي لتصنيف المؤسسات ، حيث اعتبر ان كل مؤسسة تشغل أقل من 50 عاملا في الدول النامية مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة، وتعتبر المشاريع التي تشغل أقل من 10 عمال مؤسسات مصغرة، أما التي تشغل من 10 إلى 50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة في حين تعتبر مؤسسات متوسطة تلك التي تشغل من 50 و 100 عاملا(معطى الله وكواحلية، 2006، ص:30)

في حين اعتمد **الإحتياط الفيدرالي الأمريكي** معيار الاستقلالية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها بأنها مؤسسات مستقلة في الملكية والإدارة ولها نسبة محدودة من السوق(عبد الرحيم يوسف، 2000، ص:16)

أما في الجزائر ووفقا للمادة 5 من القانون الجديد رقم 17 / 2 المؤرخ في 10 يناير 2017 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي:(بوراس وشوق، 2023، ص: 04)

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الإستقلالية.

والجدول الموالي يوضح هذا التصنيف بالتفصيل :

ثانيا. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر من بينها مايلي:(قشرو، 2015، ص:188)

-لا يحتاج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى موارد مالية ضخمة حيث يتم تمويلها في الغالب اعتمادا على المدخرات الشخصية؛

-بساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقرب المدير من العمال في ما يسمى بالجوارية يعطيها المرونة في التسيير .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تحسين نوعية منتجات المؤسسات الكبيرة، وهو ما تعتبره هذه المؤسسات فرصة لتعزيز خبرتها من خلال التخصص في العمل الذي بدوره يؤدي إلى الاتقان وخلق أفكار جديدة تتيح لها المجال لمنافسة غيرها

-يساهم الانتشار الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات في تنمية المناطق الريفية النائية؛

-تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكنولوجيات بسيطة مما يقلل من تكاليفها كما تعتبر مصدرا فعالا لتوفير مناصب الشغل كونها تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته

- الاستقلالية في الإدارة.

ثالثا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفاعا كبيرا وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 01: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015 /2023

الوحدة: بالأرقام

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد م.ص.م في القطاع العام	532	390	267	261	243	229	225	223	224
عدد م.ص.م في القطاع الخاص	934037	1022231	1074236	1141602	1193096	1230844	1286140	1359580	1368120
المجموع	934569	1022621	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803	1368344

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، خلال الفترة 2023/2015 على الموقع: https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ التصفح 6/28/ 2024

يتضح جليا من خلال الجدول الفرق الشاسع بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع العام وعدد هذا النوع من المؤسسات في القطاع الخاص، هذه الأخيرة التي قدر عددها بالملايين حيث بلغ عددها سنة 2023 حوالي 1368120 مؤسسة مقابل مئات متناقصة من المؤسسات التي تنشط في القطاع العام حيث تراجع عددها من 532 مؤسسة سنة 2015 إلى 224 مؤسسة سنة

المحور الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية كبيرة، سواء على المستوى الداخلي من خلال توظيف رأس العمالة وتحقيق الربحية أو على المستوى الكلي من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية،

أولا: المقاولة من الباطن

هناك تلاحم كبير بين المؤسسات الصغيرة او المتوسطة والمؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة التي لا تستطيع الاستغناء عن خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين نوعية منتوجها في ظل اشتداد حدة المنافسة وتركيزها على العمليات الإنتاجية الأكثر تعقيدا، وهو ماتعتبره المؤسسات الصغيرة فرصة لاثبات ذاتها وتعزيز خبرتها من خلال التخصص في العمل الذي بدوره يؤدي إلى الاتقان وخلق أفكار جديدة تتيح لها المجال لمنافسة غيرها، مما يساهم في زيادة فرص العمل وتراكم الثروة في المجتمع.(عيدوني ولطرش، 2014، ص: 08)

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

لقد سبق وأشرنا أن من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة، خاصة في ظل التطور الذي يشهده تعداد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، مما يسمح بامتصاص البطالة والتخفيف من نسبتها في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول الموالي:**الجدول رقم 2: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة2015 /2023**

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات الخاصة	2327293	2511674	2632018	2702067	2864566	2968618	3114860	3288213	3423210
المؤسسات العمومية	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651	2989516	3134968	3307821	2996251
المجموع	4698313	5052372	5287488	5426331	5710217	5958134	6249828	6596034	6419461

المصدر: من اعداد الباحثة الإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، خلال الفترة 2023/2015 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ التصفح 6/28/ 2024

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر لعدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2015-2023 حيث انتقلت من 4698313 منصب في 2015 وارتفع إلى 6419461 منصب في 2023 وهي زيادة معتبرة مما جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام

ودعم، ويرجع هذا التزايد إلى سياسة الدولة الهادفة للانفتاح الاقتصادي وما تبعها من برامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بهذا القطاع

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

لقد عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تراجعا ملحوظا في تحقيق القيمة المضافة إذا ما قورنت بمساهمة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ويمكن أن نقول أن السبب وراء ذلك هو خوصصة المؤسسات العمومية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

القطاع الخاص	7924.51	1414.65	8815.62	9524.41	10001.3	9326.55	10334.13	11523 .20	11611 .19
القطاع العام	1313.36	8529.27	1291.14	1362,21	1449.22	1299.91	1426.61	1375 .15	1451 .12
المجموع	9237.87	9943.92	10106.76	10886.62	11450.52	10626.46	11760.74	12898. 35	13062 . 31

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، خلال الفترة 2015 / 2024على الموقع: https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ التصفح 6/28/ 2024

يتضح من خلال الجدول أعلاه الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة، لاسيما التابعة منها للقطاع الخاص ، حيث وصلت مساهمتها سنة 2015 إلى 7924.51 مليار دينار جزائري، وارتفعت إلى 11611.19مليار دينار جزائري سنة 2023

كما يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة من 2015 إلى 2023من خلال التمثيل البياني الموالي

الشكل رقم 1: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط من 2015 إلى 2023

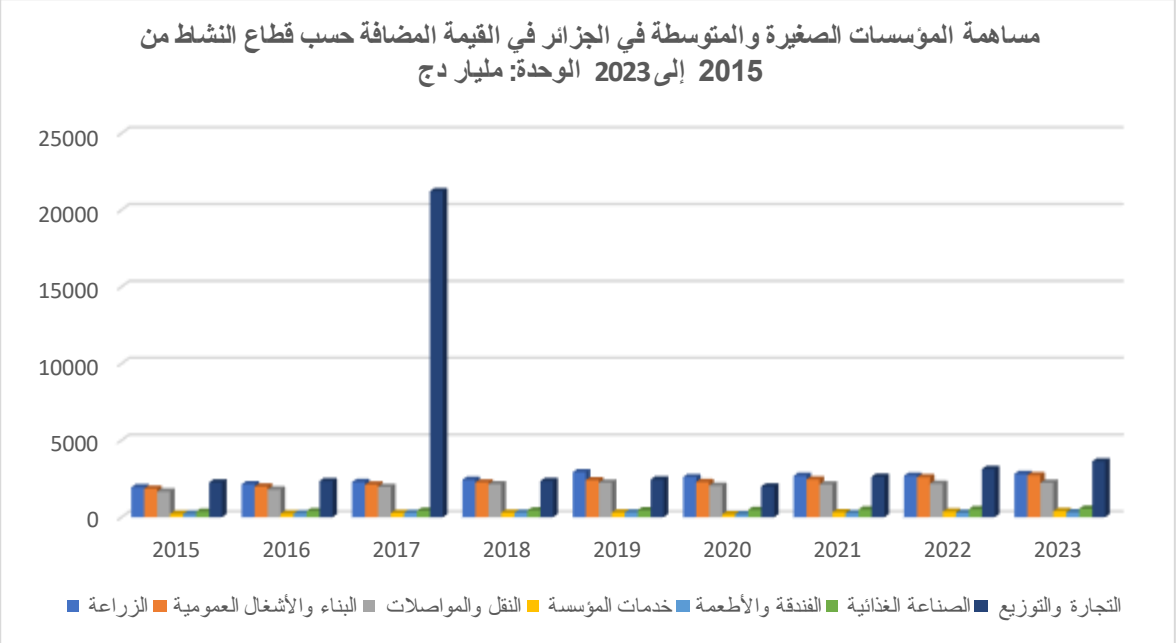

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، خلال الفترة 2015/2023

Source : bulletin d'information statistique de la pme, ministre de l'industrie et des mines

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تنوع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة، وتتوزع بشكل كبير في الزراعة والبناء والأشغال العمومية والتجارة والتوزيع، ثم تليهم بقية الأنشطة الأخرى كما هو موضح في الشكل

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الرفع من معدل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وهو ما يوضحه لنا الجدول الموالي،:

الجدول رقم 05: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2023/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	9237.87	14381.2	14934.1	14213.2	14807.1	18723.5	22021.5	21801 .7	23012.3

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2023/2010
الديوان الوطني للإحصائيات ons ص: 75

Source : bulletin statistique trimestriel ; juin 2023 Bank d'Algérie

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث ارتفع من 9237.87مليار دج سنة 2015 إلى 14934.1 سنة 2017، لتقفز نسبة النمو إلى 19.8% أي بقيمة 22021.5 مليار دج سنة 2021 وذلك بعد التراجع الذي عرفه الناتج الحقيقي بنسبة 6% سنة 2020 والذي يمكن أن ينسب بشكل أساسي إلى إجراءات الحجر المعتمدة بهدف احتواء انتشار فيروس كورونا covid 19 ليستمر التطور في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ويصل سنة 2023 إلى 23012.3 مليار دج.

هذا إضافة إلى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما سنتطرق إليه لاحقا لكن بعد التطرق أولا إلى استراتيجية الحكومة الجزائرية لدعم هذا القطاع وتحفيزه من أجل التصدير

المحور الثالث: استراتيجية ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتمد الاستراتيجية المتبناة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة إجراءات وآليات يتم تنفيذها في الميدان من طرف الحكومة، وفيما يلي سنقوم باستعراض أم الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية:

أولا.السياسات التوجيهية: وتتمثل في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات وتشمل مايلي:(مطر ورضوان، 2009، ص: 09)

1 لا يحتاج ترقية الصادرات إلى هياكل ومنشآت شكلية مهامها محدودة لا تكفي للنهوض بهذا القطاع بل يحتاج الأمر إلى جانب المنشآت إلى إطارات وهياكل بشرية متخصصة تشرف على تطوير وتسيير قطاع التصدير، وتملك الآليات الفعالة لمتابعة وتنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة.

2. خلق مناخ استثماري محفز

هذا لا يتأتى بمحض الصدفة بل من خلال توفير العديد من الحوافز والمزايا التشجيعية التي تجعل من المستثمر يطمح لولوج الأسواق الدولية طالما أن هناك بيئة ملائمة للتصدير، وهو ما يعتبر حافزا كذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

3. التمويل والتأمين للصادرات

من خلا توفير مصادر تمويل كافية لدعم التصدير وتخفيض أسعار الفائدة، من خلال :

_انشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات لدعم عملية التصدير ماليا؛

_حماية المصدرين من المخاطر التي قد تترتب عن عملية التصدير من خلال انشاء الوكالة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات، وتشمل الإعانات التي تدخل في هذا السياق ويتم تغطيتها أو تغطية جزء منها في التكاليف الخاصة بعملية البحث عن الأسواق الخارجية، عملية التحضير للتصدير، عملية التصدير.

4.سياسة الدعم:

يوجد شكلين للدعم دعم مباشر وهم الدعم المال الذي يدخل ضمنه الاعانات والاستثناءات الضريبية و زيادة مصادر التمويل لدعم التصدير وبأسعار فائدة ومزية إضافة إلى دعم التصدير من خلال تعديل سعر الصرف المصدر، ودعم غير مباشر يضمن دعم خدمات الماء والكهرباء للأنشطة التصديرية وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر سعت جاهدة إلى توفير البيئة الملائمة لتحقيق أهداف التصدير من خلال الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية وتنويع مصادر التمويل وتبديل سعر الصدر للمصدرين

ثانيا: استراتيجية الإطار المؤسساتي

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا لتطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء هيئات خاصة للسهر على مرافقة المصدرين، من أجل تشجيعهم على المبادرة وغزو الأسواق الأجنبية من بينها: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، صندوق ترقية الصادرات، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات...

إضافة إلى سياسات أخرى داعمة تتمثل في: (حمشة وخوني، 2022، ص: 90)

_تدعيم غرف التجارة والصناعة عن طريق انشاء لجان أو غرف مشتركة بين رجال الاعمال المحليين والأجانب بالتنسيق مع الجهود والاتصالات الدبلوماسية

_تشجيع ودعم القطاع الخاص التصديري من خلال المرافقة الحكومية للمؤسسات نحو الأسواق الافريقية،

_السعي للترويج بالمنتجات الجزائرية سواء على الصعيد المحلي من خلال انشاء مراكز تجارة للمنتجات الجزائرية والسعي لتزويد المؤسسات المصدرة بالمعلومات والبيانات أو على المستوى الخارجي من خلال الاشتراك في المعارض والأسواق الافريقية،

_الاستفادة من مساعدات الدول المتقدمة ومساعدة قطاع الخدمات،

_انشاء خليتي متابعة لعملية التصدير احداهما بإشراف وزير التجارة والثانية تحت وصاية الوزارة الأولى لتلقي المقترحات وتفعيل الحلول

_الاهتمام بالتجارة الالكترونية وانشاء مناطق للتجارة الحرة العربية وكذا مراكز لتخزين المنتجات بمقاييس عالمية.

وعلى هذا الأساس تراهن الحكومة الجزائرية على استراتيجية ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قطاعات مهمة وهي(حمشة وخوني، مرجع سابق، ص: 90):

1. **تدعيم القطاع الخاص**

يعتبر القطاع الخاص العجلة المحركة للاقتصاد لذلك لابد من إعطائه أهمية وجعله شريكا في التنمية المحلية ليصبح المعول عليه في قيادة المرحلة المقبلة وبناء الاقتصاد الإنتاجي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

إن السعي لدعم وتطوير الاستثمار المحلي يتبعه دعم وتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياها الإيجابية، هذه الأخيرة التي تعتبر قوة دافعة للاقتصاد المحلي للتوجه نحو التنويع والرفع من الإنتاجية،إلا أن ذلك يرتبط بجملة من الإجراءات والآليات لتفعيلها وفقا للتحفيزات والضمانات التي تضعها الدولة

كما أن هذه الاستراتيجية تعتمد على تحريك القطاعات البديلة للمحروقات وهي:

3.تطوير قطاع الصناعة: حيث قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بإطلاق برنامج وطني يعتمد أساسا على:

_تحسين مناخ الاستثمار وعقد اتفاقيات الشراكة مع الأجانب بغية ترقية الاستثمار الإنتاجي الوطني والخارجي؛

_تدعيم الشراكة مع القطاع العام والنمو الاقتصادي الوطني عن طريق الاعتماد على المؤسسات التي لها إنتاجية جيدة وتنافسية مع تدعيم ذلك بالشراكة لجلب رؤوس الأموال؛

_السعي لتطوير القطاع الصناعي من خلال اشراك العديد من المؤسسات الوطنية الخاصة من أجل دعم التنمية الاقتصادية؛

_**النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته** من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث تم تبني استراتيجية جديدة لتحسين الانتاج خاصة منه الفلاحي وهو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2014 من خلال مخطط التحسين الإنتاجي، بغية معالجة نقائص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المحور الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لنشاط التصدير لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات لأن اعتمادها الكبير على صادرات المحروقات يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية له، وما يمكن أن تحدثه من صدمات اقتصادية تؤثر على التوازنات الاقتصادية، وتعتبر المحروقات من جهة أخرى ثروة مآلها الزوال، الأمر الذي يستدعي البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

أولا: واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

لم يكن أمام السلطات الجزائرية خيار آخر إلا المجازفة من خلال إعطاء فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضعها أمام تحد كبير في ظل الاعتماد شبه الكلي على الصادرات خارج المحروقات، فمن غير الممكن الوقوف مكتوفي الأيدي وانتظار وقوع كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائر، وقبل التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ارتأينا الوقوف على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات .تبين معطيات الشكل الموالي هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة 2015/ 2023

الشكل رقم 02: تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015/ 2023

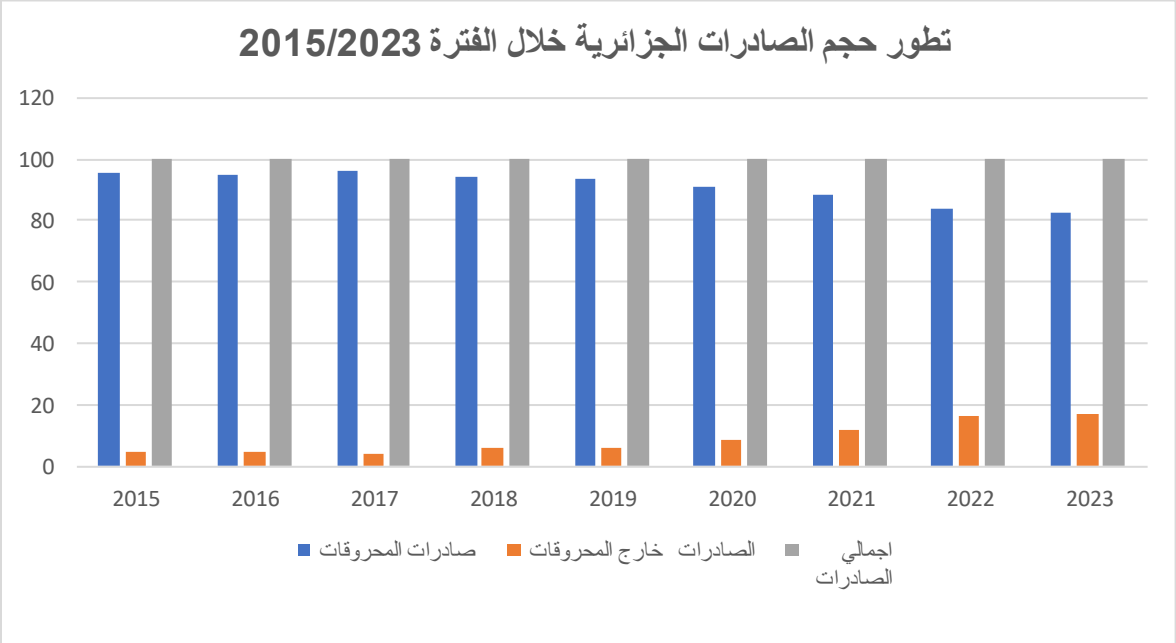

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر السنوات: 2015/2017/ 2019/ 2021 /2023

شهدت الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 انهيار أسعار البترول إلى ما دون الـ40 دولار للبرميل من تسبب في انخفاض إيرادات الدولة إلى أقل من النصف الأمر الذي توجب التدخل السريع من خلال تبني نموذج النمو الاقتصادي قصد تنويع الصادرات ، وكانت نتيجته ارتفاع طفيف لا يكفي لرفع إيرادات الدولة بلغت نسبته 2%،

وهو المعد ل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث سجلت 4.29% سنة 2015 إلى 6.18 % سنة .2019 لترتفع إلى 11.67 %سنة 2021 و 17.21% سنة 2023

في حين عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوعا اقتصاديا في الهيكل السلعي ودلك استنادا لعدة إحصائيات. والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات .

الجدول رقم 07: تطور هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة2015 / 2023

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مواد غذائية	239	327	349	373	408	437	242	263	312
مواد أولية	105	84	73	92	96	71	82	110	141
مواد نصف مصنعة	1685	1299	1410	2242	1445	1287	1361	1382	1421
تجهيزات فلاحية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	17	53	78	90	83	77	62	86	83
سلع استهلاكية	11	18	20	33	36	37	22	34	25
مجموع الصادرات خارج المحروقات	2057	1781	1930	2830	2068	1909	2145	2034	2419

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنتي 2015 و 2023

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار أقصى ارتفاع في اجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018، والذي يرجع إلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، كما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة حيث بلغت 1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، كما شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية وصادرات العتاد الفلاحي.

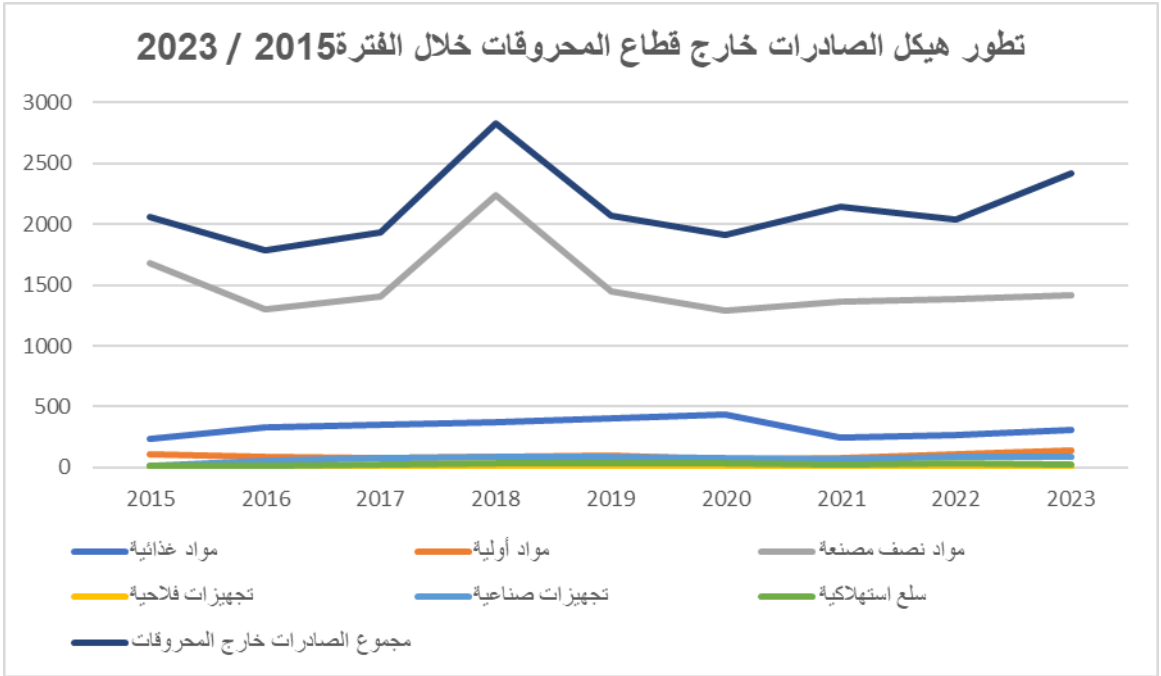

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

لقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة والتي بدورها تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يأخذ هذا النوع من المؤسسات حصة الأسد من إجمالي مؤسساتها نظرا لمرونتها وقدرتها الكبيرة على مواكبة التغيرات التي يمكن أن تحدث، مما جعلها وسيلة يمكن الإعتماد عليها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تقليص الواردات بتحقيق الإكتفاء الذاتي في الأسواق المحلية، بل لقد اخترقت هذه المؤسسات الأسواق المحلية من خلال مساهمتها في زيادة الصادرات وسنحاول من خلال الجدول الموالي توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2023/2015:

الجدول رقم08: تطور الميزان التجاري الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2023/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات خارج المحروقات	34668	28883	37191	41168	358823.54	23796.60	39280.83	60384.02	62154,25
الواردات	51702	46727	46057	46197	41934.12	34391.64	37683.17	40173.59	41212,43

المصدر: لقرع فائزة، طيبة عبد العزيز، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، 2019، ص: 185

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

يتضح من خلال الجدول تذبذب الصادرات خارج المحروقات حيث عرفت قيمتها انخفاضا ثم ارتفاعا لتعود إلى الانخفاض سنة 2020، بقيمة 23796.60مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 62154.25 مليون دولار سنة 2023، إذا ما قارننا قيمة الصادرات خارج المحروقات بالتطور الكبير الذي شهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقول أن هذه المؤسسات لم تصل بعد إلى تحقيق ما هو منتظر منها في مجال التصدير، ويمكن إرجاع ذلك إلى فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال ومستدام (لقرع وطيبة، 2019، ص: 185)

وإذا نظرنا جيدا نلاحظ انه بالرغم من تنوع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها المتزايد من سنة لأخرى إلا أن التصدير خارج قطاع المحروقات لم يصل بعد إلى المستوى المنشود، وذلك نظرا لتركز معظمها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية وهي قطاعات لا تتيح لها إنتاجا يسمح بالتصدير إلى الأسواق الدولية، على عكس قطاع الصناعة التحويلية والزراعة حيث يكاد ينعدم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها وهي القطاعات التي أثقلت كاهل الدولة بسبب ارتفاع تكاليف استيرادها.

إن طبيعة تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقلل من قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الكبيرة، مما أدى إلى تأخر دخولها إلى الأسواق الخارجية ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

_ عدم رغبة أغلبية المتعاملين الاقتصاديين في المخاطرة وميلهم للبحث عن الربح المضمون من خلال عملية الاستيراد وذلك ناجم عن غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين،

_يتطلب ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الدولية القيام بعمليات تشخيص ودراسة لهذه الأسواق التي بدورها تتطلب مبالغ كبيرة تفوق قدراتها المالية، ناهيك عن التكاليف التي يتطلبها تشكيل وتسيير قنوات التوزيع في الأسواق الدولية؛

_ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الدولية يعني اصطدامها بالكثير من العلامات التجارية التي تعتبر الجودة لأهم سمات منتجاتها وهو ما تفتقر إليه منتجاتنا المخصصة للتصدير، الأمر الذي يضعف من قدرتها على المنافسة؛

_استحواذ المؤسسات الكبيرة على أكبر نسبة في قروض تمويل النشاط الدولي في حين تبقى حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة إذا ما قورنت بالتكاليف المترتبة عن عملية التصدير ؛

_التكاليف المرتفعة في تكوين الإطارات المتخصصة في التجارة الخارجية.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

مما سبق وعلى ضوء ما تم عرضه توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

_لقد أصبحت أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا لا يتجزأ من أنشطة المؤسسات الكبيرة حيث تعتبر مكملة لها ؛

_أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير سواء على المستوى المحلي أو الدولي وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

_تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا تنمويا هاما على عدة أصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي تقوم بزيادة الناتج الداخلي الخام، تنمية الصادرات، رفع القيمة المضافة، تخفيض كلفة العمل..، أما على الصعيد الاجتماعي فيتمثل دورها في خلق فرص عمل جديدة، محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية، أما على الصعيد الثقافي والسياسي فهي تعمل على الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية والمحافظة على التراث الثقافي؛

_لازالت الصادرات الجزائرية تعاني من التبعية لقطاع المحروقات بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية للخروج من هذه التبعية وذلك من خلال السعي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمنفذ للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات غير أنها لازالت ترتكز على الأسواق المحلية لعرض وبيع منتجاتها؛

_تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العديد من المشاكل التي تعيق تصديرها من أهمها معيقات الجانب التنظيمي والتشريعي واشكالية منافسة المنتجات المستورة، واشكالية نقص الدعم المالي وكذا إشكالية نقص الخبرة التسويقية؛

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم عدد من الاقتراحات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

_تركز اهتمام أغلبية الشباب الجزائريين بعد التخرج عل الحصول على وظيفة لذلك لا بد من توعيته بوجود بدائل للوظيفة من خلال إقامة أيام تحسيسية وتوعوية لتحفيزه على التوجه نحو المقاولة؛

_دعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ماديا ومعنويا من خلال انشاء مراكز تكلف بمهمة تنمية ومتابعة هذا النوع من المؤسسات لتقديم الارشادات والتوجيهات اللازمة في مجال التنظيم والتسويق والتمويل وهذا يتأتى من خلال تحالف الجامعات مع الجماعات المحلية والغرف التجارية

_تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأمينها وتوفير الحوافز الضريبية والجبائية المناسبة إضافة إلى تنويع مصادر التمويل مما يدفع بها للإبداع في انتاجها وبالتالي الحصول على منتجات تنافس الأسواق العالمية ؛

_السعي لتطوير مراكز دعم التصدير بما يضمن حصول المصدرين على كافة المعلومات والارشادات التي يحتاجونها وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية.

_تقديم منتجات ذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالميۃ وبأدنى التكاليف مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية فيها.

قائمة المراجع

المولفات:

مطر أحمد، رضوان عبد المجيد، (2009)، سياسة تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، الإمارات العربية المتحدة،

عبد الرحيم يوسف توفيق، (2006)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان، دار الصفاء للنشر.

Olivier toress , LES PME, dominis flammarion, paris, page 0

المقالات:

بوراس مريم، شوق فوزي، (2023)، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01

قشرو فتيحة، (2015)، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2014- 2000 ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية 31، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص: 188

حمشة عبد الحميد، خوني رابح، (2022)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2019/2010، مجلة الدراسات الاقتصادية، 2022المجلد16، العدد3، ص:90

لقرع فائزة، طيبة عبد العزيز ، (2019)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، ص: 185

المداخلات:

معطى الله خير الدين و كواحلية يمينة، (17 و 18 أفريل 2006)، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حل متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر،

عيدوني العياشي ولطرش فيروز، (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة

مواقع الانترنيت

نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، خلال الفترة 2022/2015 على الموقع:

https://www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 28.06.2013

التقرير السنوي لبنك الجزائر السنوات: 2011/2015/2017/ 2019 /2021

bulletin d'information statistique de la pme, ministre de l'industrie et des mines